﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية
المجلة التربوية
***

بدائل مقترحة
لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية
في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠

إعداد

أ.د / محمد الأصمعي محروس
أستاذ متفرغ
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة سوهاج – مصر

أ. / عبد الله عبد العالي نعيمان السلمي
قائد تربوي بالإدارة العامة للتعليم
محافظة جدة
المملكة العربية السعودية

المجلة التربوية ـ العدد التاسع والخمسون ـ مارس ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

الملخص :

عنوان البحث : بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ .

هدف هذا البحث إلي تحديد أهم مصادر تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية في هذا المجال ، إضافة إلي تحديد البدائل التي طرحتها رؤيتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتنويع مصادر التمويل بمؤسسات التعليم العالي بهما ، وصولاً إلي تحديد البدائل المناسبة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء النظم والتجارب العالمية ورؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ .

وكان من أهم نتائج هذا البحث التوصل إلي مصادر تمويل التعليم العالي وبدائله المأمولة وهي : القطاعات الأقتصادية غير الحكومية ، والشراكة بين الجامعات الحكومية الخاصة ، والمؤسسات المجتمعية غير الحكومية ، والبنوك الدولية والوطنية والتجارية والخاصة ، وإسهامات الأُسر والوقف وتنظيمات المجتمع المحلي، وبرامج منح وإقراض وإعانات للطلاب، إضافة إلي مصادر التمويل الذاتي بالتعليم العالي ، مع ترشيد الإنفاق والمحفاظة علي الجودة بهذه المؤسسات التعليمية العالية .

وقد أوصي هذا البحث بمؤشرات شراكة لتوفير التمويل التعليمي المأمول للمؤسسات التعليمية العالية (الحكومية) .

الكلمات المفتاحية : مصادر تمويل التعليم – التعليم العالي – الأهداف الاستراتيجية للتعليم .

Abstract :

Search title : Suggested alternatives to diversify sources of funding for higher education in the Arab countries in light of the visions of Egypt and Saudi Arabia 2030 .

The aim of this research is to determine the most important sources of funding for education in higher education institutions in the light of the international experience in this field, in addition to identifying the alternatives presented by the visions of the Arab Republic of Egypt and Saudi Arabia 2030 to diversify sources of funding in their higher education institutions, and To determine the appropriate alternatives to diversify sources of funding for higher education in the Arab countries in the light of international systems and experiences and the vision of Egypt and Saudi Arabia 2030.

This research was conducted to identify sources of funding for higher education and its hoped-for alternatives : the non-governmental economic sectors, the partnership between private and public universities, non-governmental community institutions, international, national, commercial and private banks, family contributions and the (waqfs) and community organizations, grant programs, In addition to the sources of self-financing of higher education, while rationalizing expenditure and maintaining quality in these higher educational institutions.

This research has recommended partnership indicators to provide the expected educational funding for higher education institutions.

Keywords: Sources of funding for education - Higher education - Strategic objectives of education.

أولاً - المقدمة :

يحظى التعليم العالي باهتمام بالغ من قِبل كافة الدول العربية ، لما تعتقده هذه البلاد العربية من أثر هذا النمط من التعليم على رُقيّها وتطورها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي ، و لما يُلقي على عاتقة مهام تخريج كوادر مهنية قادرة علي تحقيق مستقبل طموح بين أفراد هذه المجتمعات . وتعتمد الدول العربية علي ثلاثة مصادر في تمويل تعليمها العالي هي المخصصات الحكومية ، وهي تأتي من الموارد الذاتية للدولة في البلدان ذات الدخل المرتفع ، وثانياً من مساهمة الدولة والقروض الخارجية وخاصة من قروض البنك الدولي والاتحاد الأوربي وغيرها في الدول المتوسطة ، أو ضعيفة الدخل ، وثالثاً من مساهمة المجتمع الأهلي ، وهذا الأخير يسير بخطي بطيئة في البلدان العربية (الدقي ، ٢٠١٥ م : ص ١٥) .

وفي هذا المضمار جاءت رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ لتمثل نقطة تحول جذرية نحو تحقيق مستقبل طموح لهذين البلدين ، وليكونا بمثابة تجربتين تحذو بقية الدول العربية بهما : إذ ستكون مصر ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد علي الابتكار والمعرفة ، كما يُؤمل من رؤية مصر ٢٠٣٠ أن تصبح نقطة تحول جذرية نحو تحقيق مستقبل طموح لأبناء وطن متمسكاً بقيمه وهويته الوطنية . وقد حددت هذه الرؤية دوراً أكبر للتعليم والتدريب ، حيث سيكون هناك إتاحة أمام الجميع للتعليم والتدريب بجودة عالية ، وفي إطار نظام مؤسسي كفء ، وعادل (رؤية مصر ٢٠٣٠ : صفحات متفرقة) .

هذا الأمر يسري تماماً على التعليم العالي السعودي حيال ما يواجهه من تحديات حالية ومستقبلية ، فالذي ينظر إلي واقع التعليم العالي السعودي يلحظ ملامح عدة أساسية يتظافر معظمها في تدني فعاليته في أداء دوره المجتمعي ، الأمر الذي تتزايد حدته مع تزايد حدة المستجدات المعاصرة ، نتيجة لاستمراريتها وتسارعها ، إضافة لما يعانيه هذا التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من إشكاليات في الوقت الراهن إذ بالرغم مما أنجزه في فترات سابقة إلا أنه يعتريه الكثير من جوانب القصور ومواضع الخلل التي أكدتها دراسة (الزائدي ، ٢٠٠٩ م) .

وفي هذا المجال جاءت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتمثل نقطة تحول جذرية نحو تحقيق هذا المستقبل الطموح لشعب المملكة . وقد حددت هذه الرؤية دوراً أكبر للأسرة في تعليم أبنائها ، حيث يمثل اهتمام الوالدين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية لنجاح هذه

الرؤية ، وحيث يمكن للمؤسسات تعليمية عالية وأولياء أمور الطلاب القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من الأنشطة المدرسية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية (رؤيـة المملكـة العربية السـعوديّة ٢٠٣٠ : ص ٣٢) .

ولضمان تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ تم وضع رؤية استراتيجية للتعليم حتي عام ٢٠٣٠ تتضمن إتاحة التعليم والتدريب للجميع ، دون تمييز ، وفي إطار مستدام ، ومرن ، وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً ، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ، ومستنير، ومبدع ، ومسئول ، وقابل للتعددية ، يحترم الاختلاف ، وفخور بتاريخ بلاده ، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية (الرؤية الاستراتيجية للتعليم في مصر حتي عام ٢٠٣٠ : صفحات متفرقة) .

ولضمان تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ، تم إطلاق مجموعة من البرامج التنفيذية ، منها برنامج التحول الوطني (٢٠٢٠) ، وهو أحد البرامج الوطنية المحققة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ ، والتي سيكون له أثر في هذا المجال . وقد تضمن هذا البرنامج (١٢) برنامجاً فرعياً منها برنامجي رأس المال البشري ، إضافة إلي برنامج التوسع في الخصخصة (برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) .

وتُعد مؤسسات التعليم العالي عصب تنفيذ هذه الرؤي الاستراتيجية للتعليم حتي عام ٢٠٣٠ ، حيث تتجلَّى أهمية مؤسساته في تقدُّم المجتمع ورُقيِه ، وقدرته على مواجهة تحديات العصر من خلال مساهماتِها في تعليم الموارد البشرية وتدريبها وإعدادها في كافة المجالات والتخصصات المختلفة ، إلي جانب تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالميـة ، مع تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين ، إضافة إلي دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات ، مع تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع في ذلك ، إلي جانب تطوير البنية التنظيمية للوزارات ومؤسسات التعليم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم . ومن ثم يتم التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والإليكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من

أبناء المجتمع (الأهداف الاستراتيجية للتعليم في مصر حتي عام ٢٠٣٠ : صفحات متفرقة) .

وفي المملكة العربية السعودية جاء برنامج التوسع في الخصخصة ليشكل رافداً لدعم التنمية الاقتصادية ، وتحقيق ازدهار اقتصاد المجتمع في ضوء تطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويستهدف برنامج التخصيص تعزيز جودة الخدمات المقدمة ، وتخفيض التكاليف على الحكومة من خلال دعم دور القطاع الخاص وإشراكه في تقديم عدد من الخدمات ، وبذلك يكون تركيز الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي بما يحفظ مصالح الدولة والمواطن ، ويعمل على توجيه مبادرات البرنامج في سياق تحقيق هذه الرؤية (برنامج التحول الوطني بالمملكة ، ٢٠٢٠) .

ومن ناحية أخري فهناك ضغوط تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي في مصر التي استوعبت النمو في قيد الطلاب دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو . كما أن مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي مازالت محدودة ، إضافة إلي أن التمويل في مجال التعليم العالي يواجه ضعفاً ومحدودية التمويل الخارجي سواء في شكل منح أو قروض ، وقد فسرت دراسة (بلتاجي ، ٢٠١٥م ، ص ١٦) ذلك الأمر إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي الذي يخضع لتقلبات يصعب السيطرة عليها .

ومن هنا تأتي إشكالية البحث الحالي حول الحاجة إلي مصادر تمويلية إضافية لاستيعاب هذا النمو في نسب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الطموحة للتعليم العالي والتي وردت في رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ ، وجب البحث عن بدائل لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي فالجامعات وبقية المؤسسات التعليمية في مرحلة التعليم العالي يعلِّق عليها الآمال في دفع عجلة التنمية ، وتحقيق طموحات المجتمع وتطلُّعاته في هذا العصر .

ثانياً - مشكلة البحث :

تناقص في مصر حجم التمويل الفعلي لمؤسسات التعليم العالي بشكل ثابت ، وسجل انخفاضاً علي مدار السنوات القليلة الماضية ، ونتيجة لذلك فإن مؤسسات التعليم العالي في مصر صارت تعاني من نقص حاد في الموارد. وفي السعودية بدأ الحديث عن ضرورة توفير مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي فيها(الدقي ، ٢٠١٥م ، ص ١٩) .

ومن ثم أصبح موضوع التمويل بمؤسسات التعليم العالي من أصعب المشكلات التي تواجه كل من المجتمع المصري ، والمجتمع السعودي ، علي حد سواء ، إضافة إلي غيرهم من مجتمعات الدول العربية الأخري ، وأكثرها إثارة للجدل خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ، إذ أن هناك جدل واسع حول هذا الموضوع ، فالبعض يعالج قضية التمويل منادياً بترشيد المجانية ، والتوسع في إنشاء الجامعات الخاصة ، والبعض الآخر ينادي بالتمويل المشترك في الإنفاق بين الحكومة والقطاع الخاص ، مع التأكيد علي أهمية وجود معايير واضحة ومحددة لالتحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي . ومن هنا أصبحت قضية تمويل التعليم العالي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها .

وفي جمهورية مصر العربية رصدت (الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتي عام ٢٠٣٠) ثمة مؤشرات وإحصاءات حول فرص العمل المستقبلية أمام خريجي مؤسسات التعليم العالي ، في غياب قانون ملزم بالاعتماد الأكاديمي في فترة محددة ، مع ضَعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحالية أمام راغبي الالتحاق بها ، وفي غياب إتقان اللغات الأجنبية لبعض أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، مع ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز ، وفي غياب تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية ، مع عدم وجود سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمي ، في ظل الاعتماد علي معيار الدرجات كمعيار وحيد للقبول بمؤسسات التعليم العلي ، مع ضعف الروابط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل الصناعي ، ومن خلال محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة للقيام بدورها في الاعتماد ، وفي غياب سياسة للمتابعة والتواصل مع الخريجين ، مع ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد ، وضَعف الحوافز لتشجيع الموارد البشرية الأكثر كفاءة ، مع ضَعف المراكز البحثية الحالية واعتمادها على أعضاء هيئات التدريس ، إلي جانب ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والإلتزام بتطويرها ، مع ضعف التمويل وقلة مصادره ، ونقص المهارات للخريجين إلى سوق العمل ، مع انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة ، مع الندرة النسبية للموارد المتاحة وعدم استغلالها بشكل أمثل ، وارتفاع تكلفة إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتزويدها بالمصادر اللازمة .

وقد أوصت هذه الرؤية (رؤية مصر ٢٠٣٠) بضرورة التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص ، مع العمل علي بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي لتحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي ، وتفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي ، مع تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي ، وربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محليا وإقليميا ودوليا ، مع بذل الجهد لتطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا دولياً ، وتطوير المناهج استناداً لمنظومة الإطار القومي للمؤهلات ، مع تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي وتطبيق نظام الجودة بمؤسسات التعليم العالي .

وفي المملكة العربية السعودية أتى قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتنفيذ برنامج التخصيص ؛ ليتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك لرفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات المقدمة ، حيث سيعمل البرنامج على زيادة فرص توظيف أبناء الوطن وعلى استقطاب أحدث التقنيات والابتكارات ودعم التنمية الاقتصادية بإشراك منشآت مؤهلة في تقديم هذه الخدمات ، وبتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بمختلف القطاعات ؛ لضمان رفع الناتج المحلي بتنوع مصادر الدخل ، ومن ثم البدء في تطبيق مبادئ الخصخصة في إدارة وتشغيل كافة جوانب الجامعات والعمل على خفض التكلفة التشغيلية والتوسع في إيجاد مصادر تمويل ذاتية عن طريق إنشاء الشركات واستثمار أراضيها أو إنشاء أوقاف أو تطبيق نظام الرسوم على بعض الخدمات ليتماشى مع رؤية المملكة (٢٠٣٠)، والعمل على إنشاء جامعات غير ربحية بإدارة ذاتية تعتمد على مواردها المالية والبشرية.ومن أهم ملامح هذا النظام تقسيم الجامعات السعودية إلى جامعات بحثية تركز على الجوانب البحثية وتقديم برامج الدراسات العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراه عن طريق البحث العلمي ، وجامعات علمية تركز على التعليم لمرحلتي البكالوريوس والماجستير، إضافة إلي جامعات تطبيقية تركز على التعليم التطبيقي في مرحلة الدبلوم (www.spa.gov.sa/1622463) .

وللمساهمة في تحقيق متطلبات هذه الأهداف في مجال التعليم العالي ، ومداخل تمويلها ، والتي وردت في رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ وجب البحث عن بدائل لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ،

مع الأخذ في الاعتبار مصادر التمويل المتعددة التي تطرحها النظم والتجارب العالمية ، والمتطلبات التعليمية لرؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ .

ثالثاً - أسئلة البحث :

يسعي البحث الحالي إلي الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي : ما بدائل التمويل التعليمي ومتطلبات تحسينه بمؤسسات التعليم العالي في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتيهما ٢٠٣٠ ، واسترشاداً بالنظم والتجارب العالمية المعاصرة في هذا المجال ؟ .

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

١- ما أهم مصادر تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية في هذا المجال؟ .

٢- ما البدائل المأمولة والتي طرحتها رؤيتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتنويع مصادر التمويل بمؤسسات التعليم العالي بهما ؟ .

٣- ما البدائل المناسبة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء النظم والتجارب العالمية ورؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ ؟ .

- أهداف البحث :

يسعي البحث الحالي إلي تحقيق الأهداف البحثية التالية :

١- تحديد أهم مصادر تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية في هذا المجال .

٢- تحديد البدائل التي طرحتها رؤيتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتنويع مصادر التمويل بمؤسسات التعليم العالي بهما .

٣- تحديد البدائل المناسبة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء النظم والتجارب العالمية ورؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ .

رابعاً - أهمية البحث :

تتطلب مؤسسات التعليم العالي في أي مكان من العالم موارد مالية عالية حتى تحقق أهدافها بكفاءة واقتدار، وهذه المتطلبات المالية تتزايد عبر الزمن من أجل أن تتمكن هذه المؤسسات التعليمية من تطوير برامجها وخططها وأبحاثها. كما تواجه الكثير من دول العالم الإنساني المعاصر صعوبات عديدة في توفير الموارد المالية اللازمة للإرتقاء ببرامجها التعليمية في مؤسسات التعليم العالي بها ، وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم العالي . وتظهر هذه المشكلة بشكل أكثر وضوحاً في الدول العربية التي اعتمدت بشكل أساسي علي الموارد المالية الحكومية لتمويل التعليم العالي فيها .

ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في سعيه لإبراز البدائل التي طرحتها رؤيتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في مجال تنويع مصادر التمويل بمؤسسات التعليم العالي بهما ، حيث يبرز من خلال رؤية كل من مصر والسعودية ٢٠٣٠ ، وفي ضوء النظم والتجارب العالمية في هذا المجال ، كيفية مشاركة كافة المؤسسات المجتمعية والقطاعات الاقتصادية غير الحكومية (القطاع الخاص وغيره) من أجل توفير بدائل لتدعيم تمويل التعليم العالي ، ومن أجل الارتقاء بجودة التعليم العالي ومؤسساته التعليمية ، إلي جانب تحقيق معايير الفاعلية التعليمية وتحقيق الإثراء في المناهج التعليمية ، مع توفير الأنشطة التربوية التي تعمل علي تحسين جودة التعليم في ضوء الاستخدام الفاعل للأموال والموارد المتاحة . إضافة إلي كيفية مساعدة الطلاب الفقراء من أجل تلبية طموحاتهم في مواصلة تعليمهم العالي ، كما تظهر أهمية هذا البحث من خلال سعيه لتبني توصية بتأسيس بنك لإقراض سخي للطلاب من أجل سد احتياجاتهم وتلبية مطالبهم في تسديد الرسوم الدراسية ، وشراء الكتب الدراسية ، مع تلبية مطالبهم المعيشية .

خامساً - مصطلحات الدراسة :

- تمويل التعليم العالي :

جاء في دراسة حكيم (٢٠١١) أن تمويل التعليم العالي هو قدرة الدولة على تعبئة الموارد اللازمة للإنفاق على العملية التعليمية لتحقيق أهدافها سواء أكانت هذه الموارد نقدية أو غير نقدية ، مباشرة أو غير مباشرة . وفي دراسة عامر(٢٠٠٦) فإن تمويل التعليم

العالي يعني مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة للدولة ، ومن بعض المصادر الأخرى مثل هبات الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية بهدف تحقيق أهداف التعليم العالي خلال فترة زمنية محددة .

وفي دراسة (Jongbloed , 2008) فإن مفهوم التمويل العالي يُقصد به تخصيص الموارد المالية للجامعات والطلاب لتحقيق الأهداف المأمولة من التعليم العالي في هذه المجتمعات أو تلك .

وتتبني الدراسة الحالية ما أورداه (جوهر ، والباسل ، ٢٠١٦م ، ص ص : ٨-٩) من تعريف لمصطلح تمويل التعليم العالي ، والذي يعني أنه فن وعلم إدارة الأموال التي من الممكن أن تشمل الخدمات والأدوات المالية ، مع الاهتمام بتوفير المال للوقت الذي نحتاج إليه لاستخدامها بصورة فعالة وبكفاءة في مجالها . والتمويل وفقاً لهذا المفهوم معني بتحديد احتياجات الجامعات من الموارد المالية النقدية مع تحديد سبل وأساليب الحصول عليها مع كفاءة استخدامها ، وتجنب المخاطر التي قد تظهر مستقبلاً .

- رؤية مصر ٢٠٣٠ :

إن (رؤية مصر ٢٠٣٠) هي استراتيجية للتنمية المستدامة ، وهي مبادرة أطلقتها الحكومة المصرية في عام 2018 لبدء خطة استراتيجية للتنمية الشاملة في مصر ، بمعني أنه ستكون مصر الجديدة ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة ، وقائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة وذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة ، ولترتقي بجودة حياة المصريين من خلال العديد من البرامج التنموية في مجالات وأبعاد التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية ، والمعرفة والابتكار (رئاسة مجلس الوزراء : استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠) (https://www.marefa.org) .

- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ :

تعتمد رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على ثلاثة محاور وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح ، وهذه المحاور تتكامل وتتّسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف المملكة وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية . ويمثّل المحور الأول أساساً لتحقيق هذه الرؤية ، حيث يهتم ببناء مجتمع حيوي. ويهتم المحور الثاني بالاقتصاد

المزدهر عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل ، وتنمية الفرص للجميع من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى . ويركز المحور الثالث على القطاع العام من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء . وفي كل محور من محاور الرؤية هناك عدد من الالتزامات والأهداف (https://www.mep.gov.sa/ar/vision-2030) .

سادساً - نبذة مختصرة عن الدراسات السابقة :

أوردت الدراسة الحالية نبذة مختصرة عن بعض الدراسات السابقة في مجالها ، وحسب حداثتها ، وهي :

- دراسة (Simon , Marginson , 2016) ، وعنوانها : The worldwide trend to high participation higher education: dynamics of social stratification in inclusive systems : الاتجاه العالمي نحو المشاركة الفاعلة في التعليم العالي : ديناميات الطبقات الاجتماعية في النظم الشمولية .

أوضحت هذه الدراسة ارتفاع نسب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي علي مستوي العالم ، إذ بلغت هذه النسب ما يقارب ثلث الفئة العمرية في المجتمعات الإنسانية ، وهذه النسب تنمو بمعدل لم يسبق له مثيل من قبل عبر تاريخ هذه المجتمعات . ورغم أن هذا التوسع في الطلب علي التعليم العالي لا يؤدي إلي طفرة اقتصادية بين أفراد الطبقة المتوسطة، لكنه يظل مرتبطاً بطموحات هذه الأسر للترقي في المراكز الاجتماعية. ومع ذلك ، فإن التوسع في التعليم العالي يتطلب تمويلاً تشاركياً من كافة الطبقات الاجتماعية ، ومن القطاعين العام والخاص لتحقيق القدرة التنافسية لهذا النمط من التعليم .

-دراسة (بلتاجي،٢٠١٥م) ، وعنوانها : تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة.

تَمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في تسليط الضوء علي موضوع تمويل التعليم العالي في مصر والتصدي لمشاكله ، ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث تتلخص في ضرورة إتباع بعض السياسات من أجل تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم مثل العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن بين المناطق المختلفة ، إلي جانب إتباع السياسات اللازمة لتدبير موارد إضافية مثل تشجيع الأفكار الجديدة لتطوير التعليم من خلال المبادرات الشعبية للمشاركة ، وتشجيع رجال الأعمال علي إنشاء مؤسسات تعليمية

تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة تعليمية متميزة ، وتعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية المقدمة من المنظمات الدولية .

- دراسة (الهلالي ، ٢٠٠٧م) ، وعنوانها : اتجاهات حديثة في تمويل التعليم .

ركزت هذه الدراسة علي تحليل بعض الاتجاهات الحديثة التي تم إتباعها في مواجهة مشكلة تمويل التعليم في بعض البلدان العالمية ، مع توضيح كيفية الاستفادة منها في معالجة قضية تمويل التعليم في مصر .

وقد استخلصت هذه الدراسة عدة نتائج في هذا المجال منها أن نسبة المشاركة في تحمل تكاليف التعليم من قبل الطلاب وأسرهم قد زادت في معظم دول العالم المتقدم والنامي مع بداية القرن الحادي والعشرين ، علاوة علي أن الرسوم الدراسية أصبحت تمثل مكوناً مهماً في المشاركة من أجل تنويع موارد كُلفة التعليم ، إلي جانب البحث عن طرق جديدة لتمويل التعليم في عدد آخر من دول العالم من خلال برامج إقراض الطلاب إضافة إلي ارتفاع حجم خصخصة التعليم ، خاصة ما يتعلق بالأنشطة ذات التكلفة المرتفعة .

- دراسة (عدس، ٢٠٠٧م)، وعنوانها : إطار مقترح لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في الجامعات الفلسطينية: دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية بقطاع غزة

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى اقتراح إطار لتطبيق نظام (ABC) ، وتحديد مدى تأثيره على دقة وموضوعية قياس التكاليف ، مع اتخاذ القرارات الإدارية والرقابة على الموارد المتاحة . وقد أظهرت نتائج الدراسة اختلاف كل من تكلفة الطالب الفصلية وتكلفة الساعة المعتمدة باختلاف التخصص العلمي بسبب التفاوت فيما بينها في الطلب على الأنشطة ، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن نظام (ABC) يحقق الدقة والموضوعية في قياس التكاليف ، كما أنه يقيس تكلفة الأنشطة المتبادلة بين الكليات والأقسام الأكاديمية ، ويحدد مواطن عدم وزيادة فعالية وكفاءة الرقابة ، إلي جانب تحديد الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة بما يمكن من الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة ، مع زيادة فعالية وكفاءة الرقابة .

- دراسة (الكبيسي ، ٢٠٠٠م) ، وعنوانها : حجم مساهمة القطاعين الخاص والمشترك في تمويل التعليم والتمويل الذاتي .

أوضحت هذه الورقة البحثية مدي صعوبة الدول – في ظل الظروف الاقتصادية الحالية – في أن تفي بجميع متطلبات التعليم علي النحو المرجو ، ومن ثم وجب استغلال عوائد بعض المشروعات الخاصة بدولة قطر في تمويل التعليم ، خاصة في مجالات التعليم الفني والتقني ، علاوة علي تطوير المختبرات والمعامل والقاعات متعددة الأغراض ، إضافة إلي مظلات للمؤسسات تعليمية عالية ، والمقاصف ومبردات المياه .

- دراسة (باجري ،١٤٢٢هـ) ، وعنوانها : مصادر إضافية مقترحة لتمويل الجامعات الحكومية السعودية.

أوضحت هذه الدراسة ضرورة تنويع المصادر المالية للجامعات الحكومية السعودية من خلال البدء في إنشاء صندوق التنمية التعليمي ، مع تجديد وتحديث وظائف الجامعات السعودية بأن تصبح جامعات منتجة واستثمارية ، تهتم بالأبحاث العلمية والتطبيقية وتستثمر ما لديها وتجعل منه ذا عائد ربحي . إضافة إلي العمل علي إلغاء مجانية التعليم العالي الحكومي والأخذ بنظام الرسوم الدراسية وفق أنظمة مقننة بما يتناسب والدخل السنوي للعائلات بحيث يُعفى منها الفقراء والمعاقين والطلاب المتفوقين .

سابعاً - منهج البحث :

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي – في صورته التقريرية – لتحليل مصادر تمويل التعليم العالي ، استرشاداً بالتجارب والنظم الدولية في هذا المجال ، إضافة إلي تحليل واقع البدائل المطروحة لتمويل التعليم العالي في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ .

ثامناً - بدائل التمويل التعليمي ومتطلبات تحسينه بمؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية:

إن التمويل التعليمي بمؤسسات التعليم العالي – خاصة الحكومية منها – في البلاد العربية يتطلب موارد مالية تفوق الإمكانيات المتاحة فيها ، كما أن المؤشرات المبنية علي الخبرات المعاشة لدي الباحثَين – معدي هذه الورقة البحثية– تشير إلى أن أزمة التمويل هذه ستزداد خطورة ، بما سوف يؤثر علي جودة هذه المرحلة العالية ، خاصة في عصر العولمة والتنافسية ، ومن ثم فالأمر جد وخطير ، ويستوجب البحث عن مصادر تمويلية إضافية في هذا الشأن ، وتتفق مشكلة هذه الدراسة مع ما أورده (عابدين ، ٢٠١٧ : ص ص ١٥-١٧

) حول أنه ، ومنذ فترة توالت الدراسات على مستوى المنطقة العربية لتُشخص أزمة تمويل التعليم العالي الحكومي وتبحث عن بدائل إضافية لتمويله . ويبدو أن الحاجة أصبحت ماسة لهذا التوجه . والأرجح أن تكون في المستقبل أكثر إلحاحا للبحث عن مصادر تمويل إضافية للتعليم العالي تخفف من الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي الذي يعاني بدوره أزمات يتوقع أن تزداد . ومن هنا تظهر أهمية وضوح معالم التكامل بين التمويل الحكومي للتعليم العالي وتمويل هذا التعليم لذاته ، وتمويله أيضاً من خلال مجموعة مصادر ثالثة إضافية ، وتحديداً إمكانية الاستفادة من شراكة مجتمعية لدعم تمويل التعليم العالي في البلاد العربية .

هذا ، وقد أورد (بلتاجي ، ٢٠١٥ ، ص ٢٢) رأياً في مسألة توفير بدائل للتمويل التعليمي ولمتطلبات تحسينه بمؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية ، فهناك عدة مسارات لتمويل التعليم العالي فيها ، ولكن أولاً لابد من حسن استغلال الموارد المتاحة ، وتوظيفها توظيفاً جيداً ، حيث إن عدم كفاءة استخدام الموارد تؤدي بالطبع إلي تدهور العملية التعليمية . وبشكل عام ، يمكن تلخيص البدائل المقترحة في بديلين أساسيين ؛ أولهما استخدام مؤسسات التعليم العالي كمراكز إنتاج خصوصًا في مجال الأبحاث والاستشارات ، ومنها تحصل مؤسسات التعليم العالي على موارد إضافية تساعدها علي تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها ، وهذه الأساليب يطلق عليها الجامعة المنتجة . أما البديل الثاني فيتمثل في التبرعات والمنح والقروض التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني والدولي، إلي جانب استثمارات القطاع الخاص في مجال التعليم العالي.

ومن خلال مراجعة التقارير الدولية (The World Bank, 2015) حول الإنفاق على التعليم العالي فى مصر تتضح صورة هذا الإنفاق ومصادره ، وهى الإنفاق الحكومى من الموازنة العامة للدولة ، ومن إنفاق القطاع الخاص على الجامعات والمعاهد الخاصة التى يمتلكها ، إضافة إلى المنح والمعونات والقروض التى تبرمها الحكومة المصرية مع الدول والمنظمات الدولية للإنفاق على التعليم . ومن أشهر هذه الدول والمؤسسات الدولية التى تقدم المنح والقروض الموجهة لقطاع التعليم المصرى حكومات الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وكندا ، والدانمارك ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، وألمانيا ، إلى جانب مؤسسات البنك الدولى ، والاتحاد الأوربى ، ومنظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة ، والصندوق

العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، وصندوق الأوبك ، وصندوق تنمية الموارد البشرية التابع لهيئة التنمية الدولية ، والبنك الإسلامى للتنمية ، ومنظمة اليونسكو .

وتعرض الدراسة الحالية – في هذا الجزء – البدائل المقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ ، ومع الأخذ في الاعتبار الاتجاهات والتجارب العالمية المعاصرة في هذا المجال. وقد تم تصنيف هذه البدائل المقترحة في المحاور الرئيسة التالية :

المحور الأول : تعزيز مشاركة القطاعات الأقتصادية غير الحكومية في تمويل التعليم العالي.

إن مساهمة رجال الأعمال في تمويل بعض مؤسسات التعليم العالي الحكومي مازالت غير فعالة ، أو نادرة ، ومن ثم فإن تمويل التعليم العالي مازال معتمداً على مصدر أساسي للتمويل ، غالباً ما يكون الموازنة العامة للدولة دون الاستعانة بالموارد الخاصة الأخرى . فمازالت ميزانية التعليم العالي تعتمد في الدول العربية أساساً على التمويل المقدم من جانب الحكومة ، وذلك على عكس الحال في البلدان المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دوراً مؤثراً ، ومن العوامل التي ساعدت على ذلك ، ارتفاع مستوى المعيشة مما مكن الكثيرين في تلك الدول المتقدمة من تغطية تكاليف تعليم أبنائهم ، إلي جانب ازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم بفضل ما تحققه من أرباح ، وما تحصل عليه من حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمات العالية . أما بالنسبة لمعظم الدول العربية فإن دور الحكومات يعتبر أساسي ، حيث ما يزال دور القطاع الخاص محدوداً للغاية في تمويل التعليم العالي الحكومي .

وقد اشارت دراسة (بلتاجي ، ٢٠١٥ ، ص ص ٢٠– ٢١) إلي أن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي في مصر ضعيف في مجمله ، حيث تُوجد الكثير من التحديات ، والتي تحد من إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي مثل عدم كفاية النظم واللوائح التي تنظم إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي ، وعدم توضيح الدور المطلوب من القطاع الخاص في ضوء خطط

التنمية المطروحة ، مع ضعف العلاقة بين إدارات التعليم العالي والقطاع الخاص ؛ أي عدم وجود تنظيم يربط القطاعين معاً .

أما دراسة (السيد ، ٢٠١٣) فقد طرحت عدة بدائل لتمويل التعليم العالي في مصر منها إنشاء جامعات خاصة هادفة للربح بموجب القوانين واللوائح المنظمة لهذا الأمر ، إلي جانب خصصخصة بعض مؤسسات التعليم العالي من خلال طرح رؤية تقديم تعليم خاص من خلال مؤسسات تعليمية عالية وغير هادفة للربح من خلال التبرعات والوقف ، إلي جانب تقديم نمط من التعليم الحكومي القائم علي فلسفة التمويل الطلابي ، ومن خلال شراكة بين القطاع الحكومي والخاص وبقية مؤسسات المجتمع المدني .

وتُوجد رؤية حول البدء في تأسيس جامعات افتراضية تحدثت عنها دراسة(الزائدي،٢٠٠٩م ، ص٨٦) ،

لكن التكلفة التأسيسية للجامعة الافتراضية مرتفعة فيما يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية عند بدء تشغيلها . وقد طرحت هذه الدراسة ثلاث استراتيجيات لتقليص التكلفة هي : استخدام تكنولوجيا الشبكات المتاحة ، إلي جانب الجمع بين استخدام المواد الفيزيائية والموارد البشرية ، مع ضرورة الإنفاق الجماهيري لتقليص الكُلفة.

كما أشارت هذه الدراسة (الزائدي،٢٠٠٩م ، ص٨٨) إلي فكرة هيكلة أو هندسة الجامعات ، وهي تعني بذلك خصخصة بعض العمليات أو المهام ، حيث تساعد هذه الخصخصة في تحقيق موارد مالية كبيرة ، وعمليات أكثر كفاءة ، كما تساهم الخصخصة في حل العديد من القضايا الإدارية المرتبطة بجودة الخدمات .

وبناءاً عليه فإن تعزيز مشاركة القطاعات الأقتصادية غير الحكومية ، خاصة القطاع الخاص والمجتمع المدني ، وضخ استثماراته في تمويل التعليم العالي أصبح أمراً ملحاً ، وضرورة قصوي .

المحور الثاني : شراكة الجامعات الحكومية والخاصة في إثراء المناهج والأنشطة التربوية بالتعليم العالي .

إن مشاركة الجامعات الحكومية والخاصة في إثراء البحوث والمناهج والأنشطة التربوية بالتعليم العالي

أمراً بديهياً للنهوض بالتعليم الجامعى ، فهي وظيفة من وظائفه ، لكن الجديد في هذا الأمر ينحصر في تفعيل التعاون مع نقابة المهن العلمية ، وعلماء مصر في الخارج لمناقشة إثراء المناهج والأنشطة التربوية بالتعليم العالي وطرح الحلول المستقبلية تجاه التحديات التى تواجه التعليم الجامعى ، والدعائم الأساسية له ، والأنشطة الطلابية ، والدراسات العليا والبحوث وكيفية تطويرها ، ونمط شخصية الأستاذ الجامعى ، والتوجهات الدولية نحو التعليم الجامعى ، إضافة إلى تطوير التعليم الجامعى والبحث العلمى ودور المجلس الأعلى للجامعات في تطوير هذه الأمور .

كما تُوجد ضرورة قصوي لحوار تربوى فعال ، وتبادل الأفكار من أجل تطوير الكتاب الجامعى وتمويل الأنشطة الطلابية ، إلي جانب تغيير القوانين الحاكمة للعملية التعليمية بالجامعات الحكومية ، والتى لم تتغير لفترة ليست بالقصيرة . أما دور الأستاذ الجامعى فى العملية التعليمية بالجامعات الحكومية ، وتطوير الأبحاث العلمية ، وتقديم خدماته للمجتمع المحلى من خلال المراكز والمؤسسات المتخصصة للمصلحة العامة ، فإنها تحتاج إلي وقفات حول تمويل هذه الجوانب في ضوء المرتب المتدني له .

وهناك مجموعة من الإشكاليات التى تواجه تمويل الانشطة الطلابية بالجامعات الحكومية منها فرضية العمل الروتينى ، وأن النشاط الطلابى يتم فى إطار عمل نظم منعزلة ما بين تغول النشاط الرياضى ، وتراجع النشاط الثقافى ، وما بين الالتزامات وقواعد الحضور وتمكين الطلاب من المشاركة الطلابية ، ومابين قلة الموارد المخضضة لهذه الأنشطة الطلابية مع افتراضية توسيع قاعدة المشاركة على نطاق واسع ، والتوازن بين ممارسة الأنشطة الطلابية المختلفة ، مع تفعيل دور مشاركة الفتاة الجامعية بالأنشطة ، والتنسيق فى مراعاة التوقيتات المناسبة لممارسة الأنشطة المطروحة ، وكذلك ضرورة التواصل التكنولوجى للأنشطة الطلابية فى ظل الانتشار السريع لوسائل التكنولوجيا ، مع ضرورة الدعاية المناسبة قبل بداية النشاط بفترة كافية وكذلك وبالضرورة مشاركة أساتذة الجامعات .

إن المأمول من مشاركة الجامعات الحكومية والخاصة في إثراء المناهج والأنشطة التربوية بالتعليم العالي تحقيق عدة أهداف هى ربط البحوث العلمية بالجوانب التقنية والتكنولوجية ، وسد الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس ، والإشراف المتبادل على الرسائل العلمية مما يؤدي إلى إثراء المعرفة الإنسانية ، والتوصل إلى حلول للمشكلات المجتمعية ، مع توفير آليات لتفعيل البحث العلمى . ومثل هذه الأمور تتطلب إعادة النظر فى ميزانية التعليم وزيادة المصروفات الدراسية لتقديم خدمات تعليمية أفضل لطلاب الجامعات الحكومية من أجل أن تتماثل مع نظيرتها المقدمة بالجامعات الخاصة ، حيث تُوجد المعامل المطورة والتكنولوجيا المعاصرة والخدمات الطلابية المتنوعة .

المحور الثالث : مشاركة المؤسسات المجتمعية غير الحكومية في تحقيق الكفاءة والفعالية في العملية التعليمية بالتعليم العالي .

تسعي المؤسسات المجتمعية غير الحكومية إلي أن تشارك في تحقيق الكفاءة والجودة والفعالية في العملية التعليمية بالتعليم العالي ، أو هكذا يجب أن تسعي لنقل الجامعات إلى نموذج الجامعات المنتجة من خلال تحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات بحوث إنتاجية في مجالات العمل والخدمات المختلفة ، وتقديم المشورة الفنية والخبرة العلمية إلى كافة المؤسسات المجتمعية غير الحكومية ، وهذا يُوفي للجامعات موارد إضافية . وهنا تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين ، مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع ، وهذا ما أشارت إليه دراسة (بلتاجي ، ٢٠١٥ ، ص ٢٥) حول ما فعلته الصين وكوريا وغيرهما لإحداث النقلة التعليمية الكبيرة في العقود القليلة الماضية .

كما أن مشاركة المؤسسات المجتمعية غير الحكومية في تحقيق الكفاءة والفعالية في العملية التعليمية بالتعليم العالي قد تأخذ صيغاً جديدة مثل إشكالية التعليم عن بعد ، والتعليم المفتوح ، والمناهج الإلكترونية التي تستفيد منها هذه المؤسسات المجتمعية غير الحكومية بشكل أو بآخر ، فهذه الصيغ تتيح فرص التعليم العالي أمام العاملين فيها ، حيث يوفر هذا النوع من التعليم على العامل تكاليف الإقامة والمعيشة والانتقال ، وحيث تحل الصورة التفاعلية بين العامل والمناهج محل الصورة التقليدية للتعليم .

وعلى الرغم من وضوح الرؤية فيما يتعلق بجودة التعليم العالي ، فمن التحديات الكبرى إحداث تحول أساسي في مشاركة الجامعات الحكومية وتقديم خدماتها في هذا المجال للمؤسسات المجتمعية غير الحكومية من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في مؤسساتها التثقيفية التابعة لها ، مع الإسهام في وضع سياسات جديدة تقود إلى تحسن الجودة بها، إذ أن الجودة تعني توافر ما يكفي من المدخلات (أعضاء هيئة تدريس مدربين ومناهج دراسية مرتبطة بمحيطها وقابلة للتطبيق ، وأوضاعاً مادية ملائمة ، وغيرها من مواد تعليمية)؛ وعمليات (ملائمة للتعلم بالمؤسسات الثقافية التابعة للمؤسسات المجتمعية غير الحكومية) ، والنتائج (أفراد مزودين بالمهارات الملائمة سواء للتوظف أو لتنمية الشخصية). غير أن معنى الجودة أكبر بكثير من مجرد مجموع هذه الأشياء ، فهي تعني أيضاً تنمية القيم ، وإرساء الهوية الثقافية ، وتدعيم استراتيجيات التكيف مع الأوضاع (ولاسيما في سياق يطغى فيه العنف على الحياة اليومية بين البشر). ولذا فهناك حاجة لمعالجة بواعث الجودة ومحركاتها لدي المؤسسات الثقافية التابعة للقطاعات المجتمعية غير الحكومية. ومن ثم تظهر أهميةً إشراك مؤسسات التعليم العالي في الإشراف علي الخدمات الثقافية التي تقدمها المؤسسات المجتمعية غير الحكومية من أجل تحقيق مسألة الجودة فيها(البنك الدولي ، ٢٠١٠ م).

المحور الرابع : دور المؤسسات المالية العالمية والبنوك الوطنية والتجارية والخاصة ومصلحة الضرائب في التدفق المالي لتسيير أعمال التعليم العالي .

إن تعريف البنوك باختصار هي أي شخصية إعتبارية تقوم بدور الوسيط بين رؤوس الأموال لمن يملكها كفائض وبين من يبحث عن تلك الأموال لحاجة أو لاستثمار ، وليس هناك تعريف محدد للبنوك ولكن في المعجم الاقتصادي (السيد ، ٢٠١٣م) عُرف هذا المفهوم بأنه مؤسسة تقوم بعمليات الائتمان والإقراض ، كما أنَ كلمة مصرف العربية تستخدم لتعني البنك وهى مأخوذة من الصرف ، والصرف باللغة العربية يعني بيع النقد بالنقد . وتعتبر البنوك الشريان الرئيسي للاقتصاد وهي التي يجري فيها النقد كما تجري الدماء في الشرايين فتقوم بتغذية الاستثمارات هنا وهناك . وهي تقوم على وجود النقد الفائض ورصد حسابات لكل زبون ومن ثم تقوم بممارسة عملها التجاري كالتمويل والاستثمار والإقراض وتضع عليه

أرباحها أو بمعنى أدق العائد مقابل السداد المقسط على إجمالي أصل القرض ، وهذه التعاملات سائدة منذ الثورة الصناعية .

والبنوك من حيث الشكل القانوني للتأسيس أنواع ، فهناك : أولاً – البنوك العامة ، وهي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها ، كالبنوك المركزية ، والوطنية التجارية،إضافة إلي وجود البنوك المتخصصة مثل البنك العقاري والزراعي والصناعي وغيرها. وثانيا – البنوك الخاصة ، وهي البنوك التي يملكها الأفراد ، سواء أكانوا طبيعيين أو اعتباريين ، حيث يتحملون مسؤولياتها القانونية والمالية.وثالثا – البنوك المختلطة ، وهي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كل من الدولة والأفراد وتسيطر الحكومة على هذه البنوك بامتلاك حصة كبيرة من رأس المال يسمح لها بإدارة البنك وتوجيهه وفقا للسياسة المالية والاقتصادية للدولة . أما أنواع البنوك من حيث مصادر الأموال فتنقسم إلى البنوك المركزية التي تتولى عملية الإشراف على الجهاز المصرفي ، حيث يكون لها حق إصدار العملة والاحتفاظ بالأصول الخاصة بالدولة كالذهب ومجموعة العملات الصعبة ، وثانيا البنوك التجارية التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء ، وكذلك من ودائع الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار.وأخيراً–البنوك الاستثمارية التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع للقيام بأعمالها ومن أهمها تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات الاستثمارية (السيد ، ٢٠١٣م)

وتنادي هذه الدراسة بدور أكبر للبنوك الوطنية والتجارية والخاصة ومصلحة الضرائب في التدفق المالي لتسيير أعمال التعليم العالي ، ومنها تمويل الأنشطة الطلابية بها ، إلي جانب قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية الى المساهمة بدرجة أكبر في تمويل البنية التحتية للمؤسسات العالية من خلال توفير السيولة اللازمة لاستكمال ما يتوقف من إنشاءات نتيجة العجز المالي لها .

وقد اقترحت دراسة (بلتاجي ، ٢٠١٥ ، ص ٢٦) فرض ضريبة بإسم ضريبة التعليم العالي ، من خلال فرض رسوم على أرباح الشركات والمصانع والبنوك ، ورخص الأبنية ، ورخص المهن ، وإيرادات الغرف التجارية والنقابات ؛ أي فرض رسوم على جميع الأعمال والمهن التي تدر أرباحاً على أصحابها ، هذا بالإضافة إلي تشجيع البنوك الوطنية

والتجارية والخاصة ومصلحة الضرائب على منح الهبات لمؤسسات التعليم العالي من خلال إعفاءات ضريبية مغرية .

كما حددت مشروعات سابقة مداخل لتفعيل أدوار البنوك الدولية والوطنية والتجارية والخاصة ومصلحة الضرائب في لمساندة إصلاح التعليم العالي ، فعلي سبيل المثال جاء (المشروع الثاني لمساندة إصلاح التعليم العالي في تونس PARES II) من خلال استخدام المنح الإجمالية التنافسية المضافة بصفة مباشرة على ميزانية الاستثمار للجامعات ، حيث تم اتخاذ هذا القرار في الوقت الذي أدركت فيه الحكومة التونسية وجود مشكل على مستوى الجودة في قطاع التعليم العالي ، و اكتشفت أنّ جمود ومركزية آلية توفير ميزانيات قائمة على البنود للجامعات العمومية في ذلك الوقت لا يفسح المجال لمساءلة مخرجات التعليم أو أداء المؤسسات. ووفقا لنهج تشاركي شمل جميع الجهات المنفذة (الجامعات / مؤسسات التعليم العالي ، إدارات البنوك)، وقد ضمّن هذا النهج التشاركي الدعم لبرنامج الجودة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تونس. وبموجب تمويل أوَّلي بـ ٧.٧ مليون يورو من قبل البنك الدولي ، قدَّم برنامج دعم الجودة (PAQ):

(١) منحا اجمالية مباشرة إلى مؤسسات التعليم العالي على أساس تنافسي يهدف إلى تحسين نوعية البرامج والتدريس في المدى الطويل. (٢) منح القدرات الإدارية لتعزيز إدارة الجامعات ، حيث أطلق مجموع أقتراحات تشمل ١٢٠ مؤسسة تعليم عال ومعاهد بحوث بين سنتي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩ ، وحيث تمّ قبول ١٨٨ مقترحا مع تمويل ٥٠ منها . و نظرا لنجاح برنامج دعم الجودة ، تمّ رفع المبلغ إلى ١٧.٥ مليون يورو خلال إعادة هيكلة البرنامج سنة ٢٠١١م (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ٢٠١٦م) .

كما اقترح البنك الدولي للإنشاء والتعمير مواصلة الدعم لمؤسسات التعليم العالي في تونس من خلال من أربع نوافذ هي : (أ)– توظيف الخريجين والعلاقات مع سوق الشغل ؛ (ب) – تثمين البحوث والابتكار؛ (ج) – الحكم والإدارة ؛ (د) – الخدمات الطلابية ، و(هـ) – ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والبرامج . وقد تم تقديم المنح لتغطية النفقات المتصلة بتقديم المساعدة الفنية والمعدات التربوية والأعمال المدنية البسيطة (مثل الإصلاح أو التجديد) ، بما في ذلك تدريب المدربين والموظفين الإداريين . كما تم تأسيس لجنة برنامج دعم الجودة ، مُرَشَّحة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، كما

ورد في دليل الاجراء ات العملية التابع لبرنامج دعم الجودة ، حيث تولت لجنة البرنامج إجراء ات التمويل كاملة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ٢٠١٦م) .

كما حظى الإنفاق على التعليم العالي فى مصر باهتمام العديد من الدول والمنظمات والهيئات الأجنبية المانحة مثل المنح الكندية ، والدانماركية والألمانية ، إضافة إلي الصندوق العربى للإنماء وصندوق الأوبك وهيئة التنمية الدولية ، والبنك الإسلامى للتنمية ، إضافة إلي قروض البنك الدولى لتحسين قطاع التعليم فى مصر , The World Bank (2017) . كما دعم البنك الدولى عمليات تطوير التعليم الجامعى الهندسى والفنى ، إضافة إلي المنح المقدمة للربط بين الجامعات وإعادة تأهيل المستشفيات التعليمية الجامعية ، إلى جانب المنح المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مجال التدريب للتنمية فى مصر ، والقروض الممنوحة من البنك الدولى لتمويل المراحل المختلفة من مشروعات تطوير التعليم العالى فى مصر والمتضمنة تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وتطوير المعاهد المتوسطة والعليا وإعداد تشريع جديد للتعليم العالى العام القادم (عام التعليم ، ٢٠١٩ م) . كما أن هناك منح ومعونات وقروض دولية أخرى تنفق فى مجال التعليم العالي فى مصر ، قُدمت من هيئات وتنظيمات مجتمعية وحكومات عالمية مثل ما قدمته هيئة المعونة الأمريكية للتنمية من مخصصات مالية ، وهيئة التعاون الدولى اليابانية (The World Bank , 2016).

المحور الخامس : مشاركة الأسر والوقف وتنظيمات المجتمع المحلي في تحمل تكاليف تعليم الطلاب بالتعليم العالي .

إن مسألة المشاركة في تحمل تكاليف تعليم الطلاب بالتعليم العالي من قبل الأسر وتنظيمات المجتمع المحلي يحتاج إلي وقفة تحليلية ، فالأسر تصرف الغالي والنفيس من أجل تعليم أبنائها بالمؤسسات العالية وهذا أمر طيب ، لكن هناك تنظيمات مجتمعية أخري مثل الوقف له أهميته– كما أوضح(عابدين،٢٠١٧ م) في بحثه – في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية . وعلي سبيل الحصر ، فقد أورد (عابدين ، ٢٠١٧ : ص ص ٤٨ – ٥١) ضرورة وقف المنشآت والمباني التي يمكن أن تكون نواة لجامعة جديدة ، أو تُضم لجامعة قائمة ، وهو من نوع وقف العقارات . ويمكن للجامعة القيام بتشغيل هذه المنشآت والمباني وتأثيثها بدعم حكومي كما هو الحال في المساجد . وان كان الواقف قد اشترط شروطاً معينة يصعب تنفيذها فيمكن التفاوض معه لتغيير شروطه أو تعديلها

حسب احتياجات الجامعة . وهناك الوقف على هيئة التدريس وطلاب العلم في الجامعات ، ويمكن أن يتخذ الوقف في سد احتياجاتهم أشكالاً متعددة ، منها : وقف عقارات أو منقولات ، أو تخصيص مشاريع لدفع رواتب للمعلمين ، ونفقات للطلاب تضمن لهم مصدراً مهماً من احتياجاتهم ، إضافة إلي وقف عقارات يمكن استغلالها لتكون سكن للطلاب ، أو مكتبة ، أو غير ذلك من أبواب الخير التي تحتاجها الجامعات مثل الأندية الثقافية أو الرياضية ، أو مكاناً للمختبرات ، وغيرها كثير . ومن مجالات الخير التي يساعد فيها الوقف في تمويل التعليم العالي وقف منشآت تكون مكتبة عامة أو ملحقة بجامعة أو متخصصة في أحد االقسام العلمية. ويتم تجهيزها لاستيعاب الكتب واستقبال القراء من قبل الواقف ، أو مما يوقف عليها ، أو بدعم حكومي ، أو بأي وسيلة مشروعة . كما أنه ومن الأمور المهمة التي يمكن للوقف الإسهام فيها وقف الكتب على مكتبات الجامعات ، وهذا من أهم ما يمكن أن يوقف ويعتبر من وقف المنقول ، ويمكن أن يخصص الواقف عقارات أو منقولات يمكن استغالها ، ويصرف ريعها على شراء الكتب وتوفيرها في مكتبة عامة ، أو ملحقة بجامعة ، وهذا من أفضل الطرق لتوفير متطلبات المكتبات . وهناك الوقف على التأليف والطباعة والنشر ، وهذا الغرض يمكن أن يخصص له عقارات ، أو منقولات ، أو نقود تستثمر ويجعل ريعها في هذا المجال ، ويوفر من ذلك لمكتبة جامعة أو كلية أو قسم أو مكتبة عامة ما تحتاجه من الكتب والمؤلفات. ولعل من أهم ما يمكن نشره من خلال هذا الباب من الخير رسائل الماجستير والدكتوراه وأبحاث الترقية التي يعدها شباب الباحثين ، وغير ذلك كثير. إن وقف النقود طريقة مثالية لنجاح نظام إقراض الطلاب في التعليم العالي ، إذ يفضل تقديم قروض للطلاب المحتاجين ؛ بحيث تغطي رسوم الدراسة ونفقات المعيشة والدراسة بالتعليم العالي ، علي أن يسدد الطلاب هذه القروض فيما بعد التخرج ، وفق نظم متفق عليه ، ويمكن أن يستخدم هذا النظام لمساعدة الطالب في تكلفة إعادة مقرر فشل في النجاح فيه من أول مرة ، أو تكلفة عام بكامله أو حتى فصل دراسي لم يحقق الطالب شروط النجاح فيه .

كما أوضحت دراسة (HOWARD COHEN , 2018) أن مشاركة الأسر وتنظيمات المجتمع المحلي في تحمل تكاليف تعليم الطلاب بالتعليم العالي تطورت عبر الزمن ، وأخذت أهمية قصوي في الوقت الحالي.

المحور السادس : تحديد صيغ وآليات لتفعيل برامج منح وإقراض وإعانات للطلاب من أجل ضمان التدفق المالي لتسيير أعمال التعليم العالي .

هناك ضرورة لتحديد صيغ وآليات لتفعيل برامج منح وإقراض الطلاب من خلال بنك يؤسس للطلبة من أجل ضمان التدفق المالي لتسيير أعمال التعليم العالي في البلدان العربية ، ففي خلال العقود الثلاثة الماضية انتشرت برامج إقراض طلبة الجامعات سواءً في الدول المتقدمة أو الدول النامية ، حيث يتم تقديم هذه القروض بواسطة البنوك والمؤسسات المالية في تلك الدول من خلال بنك متخصص لهذا الغرض في مجال دعم تمويل التعليم العالي ، وذلك بسعر فائدة منخفض أو بدون فائدة ، علي أن يتم السداد بعد التخرج وعلى فترات زمنية طويلة وبشروط ميسرة (بلتاجي ، ٢٠١٥ ، ص ٢٥) .

وفي هذا المضمار يمكن الاستفادة من نسب محددة من هذه المنح والقروض الدولية المقدمة من الدول والمنظمات الدولية لدعم هذا البنك المتخصص في إقراض الطلاب لمواصلة تعليمهم وتأهيلهم بالمؤسسات التعليمية العالية ، ويجب على الدول المانحة والوكالات التمويلية أن تعفي هذه القروض من فوائدها حال تخصيص نسب منها لإقراض هؤلاء الطلاب . ويمكن للدول العربية التفاوض والسعي مع هذه الجهات الدولية المانحة إلى اعتماد نظم محدد تراعي وشروط منح هذه القروض وكيفية سدادها مستقبلاً حال تخرج هؤلاء الطلاب ، ووجود فرص عمل لهم ، وفي حالة عدم العمل يُعفي الطلاب من تسديد هذه القروض ، والتعامل معهم كغارمين . واستكمالاً لهذا الاقتراح البحثي يمكن تحديد مجالات القروض ، وكيفية صرفها للطلاب ، وفي مجالات محددة هي مصروفات الأنشطة التعليمية – الرسوم الدراسية – البحوث – شراء الكتب ، وتسديد نفقات إقامة الطلاب أثناء دراستهم سواء بالمدن الجامعية ، أو خارجها .

المحور السابع : تحديد صيغ وآليات لتفعيل مصادر التمويل الذاتي بالتعليم العالي.

أشارت دراسة (السيد ، ٢٠١٣) إلي محدودية وضآلة التمويل الذاتي الذي تحصل عليه مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية ، حيث يتركز التمويل الذاتي في رسوم الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي كرسوم التسجيل والأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات ورسوم الحصول على شهادات التخرج ، وهي في الأغلب عبارة عن مبالغ رمزية . أيضاً، تعاني مؤسسات التعليم العالي من ضعف ومحدودية التمويل الخارجي الممنوح لها

سواء في شكل منح أو قروض ، ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة بالتمويل الخارجي الذي يخضع لتقلبات سياسية يصعب السيطرة عليها ، أي أنه في نهاية الأمر يعد مورداً ثانوياً مشروطاً بشروط معينة . إذن يمكن القول أن التمويل عن طريق المنح هو مصدر مؤقت في دعم وتطوير التعليم العالي ، خاصة وأن المنح الخارجية تتجه في أغلب الأحوال لدعم التعليم الأساسي.

بالمثل تشكل القروض الخارجية مصدراً ثانوياً لتمويل التعليم العالي حيث تتصف القروض الخارجية بأنها غير ثابتة ، أي أنها قد تتغير بالزيادة أو بالنقصان ، مما يؤدي إلي صعوبة التنبؤ بحجمها في المستقبل (عبد الله السهلاوي، ٢٠٠٠) . بالإضافة إلي ما سبق ، فإنه يصعب الاعتماد عليها كمصدر من مصادر تمويل التعليم العالي حيث إن القروض والمنح التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توجه عادة لتمويل التعليم الأساسي أو تقتصر على تمويل محاور معينة بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي (بلتاجي ، ٢٠١٥ ، ص ص : ٢١- ٢٢) .

المحور الثامن : تحديد صيغ وآليات لترشيد الإنفاق وخفض التكلفة مع الحفاظ علي الجودة بالتعليم العالي .

إن تحديد صيغ وآليات لترشيد الإنفاق مع خفض التكلفة والحفاظ علي الجودة بالتعليم العالي أصبح ضرورة حتمية في هذا الزمن ، ومن هذه الصيغ فكرة تخفيض الإنفاق علي البعثات الخارجية ، مع التوسع في استقبال الطلاب الوافدين من شتي بقاع العالم ، وهنا يلزم تحديد مشكلات الطلاب الوافدين وأسباب ودوافع التحاقهم بالدراسة بالجامعات المصرية . كما أن فكرة تدويل التعليم- ويقصد بها التوجه نحو إضفاء بعد دولي أو بعد متعدد الثقافات علي أنشطة التعليم العالي – قد تُسهم في الارتقاء بالبرامج الأكاديمية والبحثية وتعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا بمؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية (السيد ، ٢٠١٣ م) .

وهناك صيغ وآليات أخري لترشيد الإنفاق وخفض التكلفة مع الحفاظ علي الجودة بالتعليم العالي تحدثت عنها دراسة (عبد اللطيف ٢٠١٥م) منها تخفيض عدد المستشارين في الجهاز الإداري بالجامعات العربية إضافة إلي ترشيد الإنفاق علي الطاقة والمياة ومعدلات الصيانة بالخدمات التعليمية ، علاوة علي ضبط منظومة الحوافز والمكافآت وربطها مباشرة بمستوي الإنجاز ، مع العمل علي الاستفادة القصوي من الأصول غير المستغلة مثل الأراضي

والمباني والمخازن والجراجات التابعة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي وإتاحة استخدامها لجهات أخري في حاجة إليها وبمقابل مادي يُنشط ميزانية هذه الجامعات .

كما أن تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) في تحديد كُلفة الخدمة الطلابية يعد مفهوما حديثا بالنسبة للمؤسسات العالية ، حيث أصبح تحديد تكلفة الخدمة الطلابية بشكل أكثر دقة في البيئة العالية مسألة غاية في الأهمية ، وحيث يستخدم تكلفتها كأساس لتحديد تكلفة أغراض تكلفة أخرى مصاحبة لها . ويعرف نظام ABC ( ) بأنه مدخل تكلفة يركز على الأنشطة كأغراض تكلفة رئيسية(Cost) تخصص على مرحلتين : يتم في الأولى تخصيص عناصر التكاليف غير المباشرة بحسب عدد الأنشطة اللازمة لإنهائها ، ثم يتم في المرحلة الثانية تخصيصها على المنتجات ، بناءاً على فكرة أن توفير الخدمات أو المنتجات يحتاج إلى مؤسسات ، وأن هذه المؤسسات تقوم على ممارسة عدة أنشطة لتحقيق غاياتها ، وأن تلك الأنشطة تحتاج إلى موارد ، وأن هذه الموارد لها تكلفة. ومن ثم فالمبدأ الأساسي لهذا النظام هو أن الأنشطة تستهلك التكاليف والمنتجات (الخدمات) (عبد اللطيف ٢٠١٥م) .

وهكذا يركز نظام (ABC) على الأنشطة كمحور أساسي في المحاسبة المالية ، ويبحث بشكل واسع في العلاقة السببية بين الكُلفة ، وما تحقق من أنشطة ، وهذا ما جعله مفيداً في الاستغلال الأمثل لموارد الجامعات وبقية مؤسسات التعليم العالي ، مع ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تخصيصها لمواردها مع ضمان تحقيق جودة الأداء بها ، إضافة إلي أن هذا النظام يُعد من أهم أساليب إدارة التكلفة ، إذ يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات التعليمية من خلال مساعدتها على تحقيق التأقلم وتجاوز النقائص التي عرفتها أنظمة التكاليف التقليدية من خلال قدرته على تحقيق الرقابة على التكاليف والتحكم فيها وتوفير معلومات دقيقة عنها،مما يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات،وتقييم الأداء العالي (عبد اللطيف ٢٠١٥م) . ولتحديد صيغة المشاركة كآلية لترشيد الإنفاق وخفض التكلفة مع الحفاظ علي الجودة بالتعليم العالي أشارت دراسة (الزائدي ، ٢٠٠٩م ، ص ٨٧) إلي أنه ، وعلى الرغم من أن المشاركة ليست مفهوماً جديداً في إدارة التعليم العالي ، إلا أنها قد زادت أهميتها في الأوقات التي توجد فيها عوائق مالية ؛ حينما تحاول الجامعات تقديم جودة عالية بتكلفة أقل ، وتفتقد المشاركة للوضوح في العديد من النماذج الإدارية مثل إدارة الجودة

الشاملة وإعادة هندسة الجامعات ، إلا أن عمليات إدارية معينة مثل التمويل الخارجي لها تأثيرها على مناخ المشاركة ، وبالتالي فإن التغيير الإداري يحتوي على بعض الاتجاهات المتناقضة ، إلا أن نماذج للمشاركة كمجموعات اتحادات الجامعات لها مزاياها التي يمكن أن تحقق أهداف هذه المشاركة عن طريق الجهود التعاونية ، وتدعيم البرامج الأكاديمية ، وتحسين الخدمات الطلابية ، وتلبية احتياجات المجتمع ، وكذلك تجاوز العوائق الإجرائية ، والثقافية لتوفير بدائل التمويل الممكنة بمؤسسات التعليم العالية .

كما أوردت دراسة (الزائدي ، ٢٠٠٩م ، ص ص : ٢٥٧ – ٢٥٨) نموذجاً للجامعة الافتراضية ، وهي جامعة تُزاوج بين نموذجين هما النموذج المجاني والنموذج الربحي في البرامج المقدمة للطلاب ، إذ تتيح جزءاً من فرصها التعليمية بالمجان ، إلى جانب تقديمها للبرامج الربحية وذلك وفقاً للخطوات التالية :

- مقررات دراسية تكميلية التي تقدم لطلاب الجامعة التقليدية مجاناً حيث تتحمل الجامعة التقليدية المستفيدة من هذه الخدمات تكلفة تقديمها .
- برامج المنح الدراسية الكاملة والجزئية ؛ والتي تقدمها الجامعة الافتراضية وتشاركها في تقديمها جهات مانحة أخرى قد تكون حكومية أو خاصة ، وتأخذ جزءاً من المساعدات المالية التي يمكن للجامعة الافتراضية الحصول عليها ، أو من قبل مؤسسات وشركات القطاع الخاص . هذا والبرامج الدراسية المقدمة برسوم للطلاب سواء البرامج التي تمنح درجات علمية أو التي لا تمنحها برامج التعلم مدى الحياة والتعليم حسب الطالب تعد في مقدمة مصادر التمويل التي تدعمها القطاعات الخدمية والإنتاجية العامة والخاصة .

وفي هذا المجال يلزم اعتماد نظامي التسويق للبرامج الدراسية والإعلان للمنتجات التعليمية التي قد تكون من إنتاج الجامعة الافتراضية نفسها أو الجامعات التقليدية أو من مؤسسات أو هيئات تعليمية أو علمية أخرى عبر المساحات الإعلانية التي توفرها الجامعة على صفحات موقعها أو على المواد التعليمية غير الالكترونية مثل (الكتب والمذكرات، والأقراص الصلبة) ، والتي تُوفر مصدراً لتمويل جيد للجامعة الافتراضية

– خلاصة البحث وتوصياته حول تحديد البدائل المناسبة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء النظم والتجارب العالمية ورؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠

ينتهي البحث الحالي إلي أنه لابد من وجود دعم سياسي وشعبي للتعليم العالي ، ولابد من مساهمة الهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في التعليم بصفة عامة ، والتعليم العالي علي وجه الخصوص مع العمل علي استبدال العلاقة التقليدية بين منظومة التعليم العالي والحكومة بعلاقة تقوم على أساس التعاون ، وليس علي سياسة الاعتماد علي الغير ، بحيث تشارك مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في دعم الجهود الحكومية بدلاً من أن تتركها لوحدها في هذا المجال . ومن أبرز المجالات التي يمكن أن يسهم القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التعليم العالي : تدريب الطلاب مع تقديم الهبات النقدية ، وتقديم الجوائز التشجيعية للطلاب . ويلزم أن تصاحب زيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي الخضوع لمعايير الجودة المعترف بها من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في إدارات التعليم العالية ، مع ربط برامج التعليم العالي باحتياجات القطاع الخاص ، ويا حبذا لو تم تشكيل لجان مشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص ، بالإضافة إلي تشجيع رجال الأعمال علي إنشاء مؤسسات تعليمية عالية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة تعليمية متميزة في مجال التعليم العالي . كما يجب على الحكومات العربية أن توفر كل ما يلزم من دعم مالي وتقنى وحوافز لتشجيع الشراكات الايجابية بين مؤسسات القطاعين الخاص والعام في بلدانها ، بالإضافة إلى تبني التشريعات والتنظيمات التي تشجع قطاع التعليم العالي الخاص في تمويله لفرص تدريبية معينة داخل المؤسسات والجامعات الحكومية ، ووفقاً لاحتياجاتهم وتنمية قدرات المنتسبين إليها.كما لم تجد كل من مصر والسعودية بديلاً عن أن تعلن أن هناك حاجة أكثر من أى وقت مضى إلى تكاتف الجهود الحكومية والشعبية والتنظيمات الاجتماعية والمهنية فى الإنفاق على التعليم العالي.ومن هنا أبرزت كل من (رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠) دوراً أكبر للأسر في تعليم أبنائها ، حيث يمثل اهتمام الوالدين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية لنجاح هذه الرؤي ، وحيث يمكن لمؤسسات التعليم العالي وأولياء أمور الطلاب القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من الأنشطة

التربوية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية . وتُعد مؤسسات التعليم العالي عصب تنفيذ هذه الرؤي الاستراتيجية للتعليم حتي عام ٢٠٣٠ في كل من مصر والسعودية ، حيث تتجلَّى أهمية مؤسساته التعليمية العالية في تعليم القوي البشرية وتدريبها وإعدادها في كافة المجالات والتخصصات المختلفة ، مع تمكينهم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين ، ومن ثم التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والإليكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين كافة الدول العربية . وهكذا ظهرت ملامح رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ حول تنويع مصادر التمويل وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم العالي من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية وأطرافها المدنية الناجزة .

وننهي هذا البحث بتلخيص نتائجه وتوصياته حول تحديد البدائل المناسبة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء النظم والتجارب العالمية ورؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ ، كما تظهر في الجدول التالي :

جدول (١)
خلاصة البحث وتوصياته حول البدائل المقترحة والمناسبة
لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية

مصادر التمويل وبدائله المناسبة للمؤسسات التعليمية العالية(الحكومية)	مؤشرات الشراكة لتوفير التمويل التعليمي المأمول للمؤسسات التعليمية العالية (الحكومية)
ـ القطاعات الأقتصادية غير الحكومية :	ـ إسهام رجال الأعمال ـ من ذكاة أموالهم ـ في دفع الرسوم الدراسية للطلاب الفقراء الملتحقين بهذه المؤسسات التعليمية.ـ تبرع المؤسسات الاقتصادية الخاصة بنسبة محددة من أرباحها لدعم هذه المؤسسات التعليمية مالياً.ـ تُعفي المؤسسات الاقتصادية الخاصة من جزء من الضرائب المستحقة عليها حال مشاركتها في تمويل هذه المؤسسات التعليمية.ـ إنشاء مؤسسات تعليمية عالية مستقلة غير هادفة للربح من خلال شراكة بين الحكومة ورجال الأعمال.ـ خصخصة خدمات النظافة العامة بالمؤسسات التعليمية، واسنادها للقطاع الخاص بأجور رمزية ، أو كخدمات تطوعية مقدمة منها .ـ التفكير في تحويل بعض هذه المؤسسات التعليمية إلي مؤسسات تعليمية عالية إنتاجية ، خصوصاً في مجال إعداد فنيي الصيانة المنزلية كأعمال الدهانات والكهرباء .ـ تبني القطاعات الاقتصادية غير الحكومية كُلفة البرامج التدريبية والتثقيفية والترويحية في هذه المؤسسات التعليمية العالية .
ـ الشراكة بين الجامعات الحكومية الخاصة :	ـ شراكة فعالة بين الجامعات الحكومية والخاصة في وضع المناهج التعليمية وأنشطتها المصاحبة لها فيما بينهما .ـ توجيه الجامعات الحكومية والخاصة وتحفيز الرأي العام لدعم تمويل المؤسسات التعليمية العالية .ـ تبادل الجامعات الحكومية والخاصة المعامل فيما بينهما وتزويد المؤسسات

	التعليمية العالية الأخري بها وبالمجان .- فتح قنوات تعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة والقائمين علي إدارة هذه المؤسسات التعليمية العالية.- تُثري الجامعات الحكومية والخاصة المكتبات بهذه المؤسسات التعليمية العالية من خلال إهدائها الكتب والمراجع العلمية.- تتبني الجامعات الحكومية والخاصة وترعي الطلاب الموهوبين بهذه المؤسسات التعليمية من خلال توفير برامج تعليمية إثرائية لهم .- تتبني الجامعات الحكومية والخاصة وترسي مشروعات بحثية بالمؤسسات التعليمية العالية والخاصة بتنمية قدرات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بها .- تتبني الجامعات الحكومية والخاصة بناء نماذج للمحاكاة بالحاسب الآلي كمدخل معاصر لإدارة الأزمات بالمؤسسات التعليمية العالية .
- المؤسسات المجتمعية غير الحكومية :	- تشجيع إدارة الوقف لتشغيل منشآت ومباني خاصة بها واستغلالها كمؤسسات تعليمية عالية .- تأثيث المؤسسات التعليمية العالية المزمع إنشائها علي منشآت ومباني الوقف بدعم حكومي . - وقف عقارات ، أو تخصيص مشروعات تابعة للوقف لدفع رواتب معلمي هذه المؤسسات التعليمية العالية .- تشجيع المؤسسات غير الحكومية علي إهداء مكتبات ومختبرات للمؤسسات التعليمية العالية .- تقديم الدعم النقدي من قبل المؤسسات المجتمعية الخاصة لدعم عمليات التأليف والطباعة والنشر بهذه المؤسسات التعليمية العالية .- تشجع المؤسسات المجتمعية غير الحكومية علي إقامة صناعات صغيرة ويدوية بالمؤسسات التعليمية العالية ، علي أن تتعاقد علي شراء منتجاتها.- تقدم المؤسسات المجتمعية غير الحكومية الدعم المالي للأسر الفقيرة حال رغبتهم في إلحاق أبنائهم بهذ المؤسسات التعليمية العالية .- تُوجه المؤسسات المجتمعية غير الحكومية أفراد الأسر الغنية لتقديم تبرعات مالية لدعم المؤسسات التعليمية العالية ، وإلحاق الأيتام فيها .- تُشرف المؤسسات المجتمعية غير الحكومية علي الأنشطة الاجتماعية بهذه المؤسسات التعليمية .- تُمول المؤسسات المجتمعية غير الحكومية مشروعاً لتحسين أداء المعلمين ورفع كفاءاتهم التدريسية بالمؤسسات التعليمية العالية .- تتبني المؤسسات المجتمعية غير الحكومية عملية تصميم مناهج دراسية متطورة بالمؤسسات التعليمية العالية من خلال شراكة فعالة معها .- تقدم المؤسسات المجتمعية غير الحكومية برامج إرشادية وخدمات إصلاحية لطلاب هذه المؤسسات التعليمية العالية .

- البنوك الدولية والوطنية والتجارية والخاصة :	- تفعيل قوانين البنوك وجعلها أكثر قدرة على تمويل أعمال وأنشطة المؤسسات التعليمية العالية .- تخصيص نسبة من أرباح البنوك السنوية لتسيير أعمال هذه المؤسسات التعليمية.- تشجيع البنوك علي منح المؤسسات التعليمية العالية قروضاً حسنة معفاة من الضرائب حال أن تتوسع في قبول أبناء الفقراء في المجتمع . - فرض ضريبة لصالح المؤسسات التعليمية العالية علي عوائد شهادات الأفراد الإدخارية .- ترغيب المشروعات الممولة عبر قروض بنكية على منح الهبات للمؤسسات التعليمية العالية من خلال إعفاءات ضريبية مغرية .- دعم البنوك الخاصة لبرامج الجودة بالمؤسسات التعليمية العالية من خلال نهج تشاركي بينها . - تتكفل البنوك الوطنية بمرتبات عدد من شباب العاملين حال عملهم بهذه المؤسسات التعليمية العالية .- تنويع أنماط الهدايا البنكية السنوية لتتضمن أجهزة تكنولوجية تُهدي لهذه المؤسسات التعليمية العالية .- إقامة شراكات بين البنوك وأصحاب المؤسسات التعليمية العالية الخاصة التمويل جزء من أنشطتها التعليمية . - تقوم البنوك المركزية بالدول العربية بتوجيه البنوك التجارية والخاصة فيها الى المساهمة بدرجة أكبر في تمويل البنية التحتية لهذه المؤسسات التعليمية العالية ، وتمويل الأنشطة الطلابية بها. - فرض ضريبة بإسم ضريبة التعليم العالي ، تُحصل من أرباح البنوك الوطنية والتجارية والخاصة لدعم استكمال ما يتوقف من إنشاءات جامعية نتيجة العجز المالي بها.- منح الهبات لمؤسسات التعليم العالي من خلال إعفاءات ضريبية مغرية حال تعاملها مع هذه البنوك.- تتعاقد البنوك مع الأقسام الأكاديمية المتخصصة بالمؤسسات التعليمية العالية لتدريب العاملين بها دعماً لبرامج الجودة فيها .
- الأُسر والوقف وتنظيمات المجتمع المحلي:	- تدفع الأسر الغنية تكاليف تعليم أبنائهم ، مع تبرعها لدفع كُلفة تعليم غيرهم بهذ المؤسسات التعليمية.- تقدم مؤسسات المجتمع الأهلي هبات نقدية بصفة منتظمة لدعم هذه المؤسسات التعليمية.- تقدم مؤسسات المجتمع الأهلي هبات نقدية بصفة منتظمة لدعم هذه المؤسسات التعليمية.- تُنظم لوائح محددة من الحكومات العربية لكيفية دعم مؤسسات المجتمع الأهلي لهذه المؤسسات التعليمية.- تشكيل لجان مشتركة بين إدارات المؤسسات التعليمية العالية ومؤسسات المجتمع الأهلي للإشراف المالي علي أنشطتها وميزانياتها.- تُوفر تنظيمات المجتمع المحلي مصادر تعلم ووسائل تعليمية مناسبة للمؤسسات التعليمية العالية .- تتحمل تنظيمات المجتمع المحلي كُلفة عمال وأدوات النظافة والحراسة بالمؤسسات التعليمية العالية.- تتعاون تنظيمات المجتمع المحلي لإيجاد شبكة (انترنت) داخلية بهذه المؤسسات التعليمية العالية.- تُوفر تنظيمات المجتمع المحلي منظومة النقل من وإلي هذه المؤسسات التعليمية العالية.
- برامج منح وإقراض وإعانات للطلاب :	- تأسيس بنك متخصص لإقراض الطلاب بسعر فائدة منخفض أو بدون فائدة علي أن يتم السداد بعد التخرج وعلى فترات زمنية طويلة وبشروط ميسرة.- تمويل هذا البك من خلال المنح والقروض الدولية.- اعتماد نظم يحدد شروط منح هذه القروض وكيفية سدادها. - تحديد مجالات القروض ، وكيفية صرفها للطلاب .
	- تنشيط العلاقات مع المؤسسات المجتمعية لاستثمار الامكانات المادية بهذه المؤسسات التعليمية العالية .- تتوسع المؤسسات التعليمية العالية في الانفتاح

- مصادر التمويل الذاتي بالتعليم العالي :	علي مؤسسات التمويل الدولية لدعم التعليم فيها.- صُنع بيئة جامعية مواتية للمعرفة من خلال تسويق خدمات مجتمعية بهذه المؤسسات التعليمية العالية .- مشاركة المؤسسات التعليمية العالية وبصفة دورية في جوائز التميز التربوي المحلية والدولية - تشجيع إقامة المعارض بالمؤسسات التعليمية العالية علي مستوي المنطقة المتواجدة فيها.- تشكيل مجلس لقيادة المؤسسات التعليمية العالية من الملاك ورجال الأعمال لضمان وجود تبرعات لها.- تقديم منتجات وخدمات معرفية بالمؤسسات التعليمية العالية تدر ربحاً مالياً عليها.- ربط المؤسسات التعليمية العالية ببعضها لتسهيل تبادل تقنية المعلومات والاتصالات فيما بينها.- تصميم غُرف اجتماعات مطورة بالمؤسسات التعليمية العالية وتأجيرها من وقت لآخر لمن يرغب .
- ترشيد الإنفاق مع المحافظة علي الجودة :	- تشكيل لجان مشتركة بين المؤسسات التعليمية العالية والقطاع الخاص لضمان لتسيير أعمال هذه المؤسسات التعليمية مع ضمان الجودة بها .- تبني التشريعات التي تشجع القطاعات الاقتصادية غير الحكومية علي مراقبة أعمال هذه المؤسسات التعليمية العالية وأنشطتها بما يضمن جودتها .- تعاون القطاع الخاص في بناء نظم ضمان الجودة بأقل كُلفة من أجل أن تصل إلي كامل طاقاتها بهذ المؤسسات التعليمية.- تعاون الجامعات وكليات التربية مع المؤسسات التعليمية العالية من أجل وضع معايير الجودة بها. - تساهم القطاعات الاقتصادية غير الحكومية في تحمل جزءاً من كُلفة عناصر الجودة بالمؤسسات التعليمية العالية مثل طباعة الكتب وما يرتبط بها من مواد تعليمية ملائمة للتعلم .- توفر الجامعات وكليات التربية مدخلات الجودة الخاصة بتدريب أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات التعليمية العالية ، وعمليات تطوير المناهج الدراسية بها ، مع تزويد الطلاب بالمهارات الملائمة لبيئاتهم المحيطة بهذ المؤسسات التعليمية.- تتبني التنظيمات المجتمعية تنمية القيم وتدعيم الهوية الثقافية واستراتيجيات التكيف المجتمعي لدي الطلاب والعالمين بالمؤسسات التعليمية العالية .- يتكفل القطاع الخاص ببناء مؤسسات تعليمية عالية مستقلة نموذجية ، ويتبرع بها لتدار من قبل الجامعات القريبة من مقارها ، ومن ثم تُصبح نموذجاً لمثيلاتها .- تطوير البني التحتية للمؤسسات التعليمية العالية الحالية من خلال التبرعات المجتمعية لتحقيق جودة العمل بها .

قائمة بأهم مراجع البحث :

- باجري ، وداد بنت عبدالعزيز عيسي ، ١٤٢٢ هـ : مصادر إضافية مقترحة لتمويل الجامعات الحكومية السعودية . رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلي قسم الإدارة التربوية والتخطيط – كلية التربية بجامعة أم القري : مكة المكرمة . السعودية .
- بلتاجي ، مروة محمد شبل ، ٢٠١٥م . تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة . ورقة بحثية مقدمة إلي قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة – الجيزة – مصر .
- البنك الدولي ، ٢٠١٠ م . مشروع تحسين إعداد المعلمين . إدارة التنمية البشرية ، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الضفة الغربية وقطاع غزة .
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ٢٠١٦م . مشروع التعليم العالي من أجل التشغيل ، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا . الملحق ٨: التمويل التنافسي لدعم جودة التعليم العالي بتونس.
- جوهر ، علي صالح ، والباسل ، ميادة محمد فوزي ، ٢٠١٦م . الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم بالدول النامية . مكتبة نور للنشر : المنصورة . مصر .
- حكيم ، شيرين بنت عبدالمجيد ، ٢٠١١م . مستقبل تمويل التعليم الجامعي في ضوء زيادة الطلب عليه. ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني لطلاب وطالبات التعليم العالي . جامعة أم القرى – مكة المكرمة .

رؤية مصر ٢٠٣٠ . الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتي عام ٢٠٣٠ – الأهداف الاستراتيجية للتعليم في مصر حتي عام ٢٠٣٠ (رئاسة مجلس الوزراء : استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠) (https://www.marefa.org) .

- الدقي ، نور الدين ، ٢٠١٥ م . تمويل التعليم العالي في الوطن العربي – الوثيقة الرئيسة . المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي . الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، (٢٢ – ٢٦ ديسمبر) : الإسكندرية . مصر .
- رؤية المملكة العربية السعوديّة ٢٠٣٠ . برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ، برنامج التحول الوطني بالمملكة ، ٢٠٢٠ .

https://www.mep.gov.sa/ar/vision-2030(www.spa.gov.sa/1622463

- الزائدي ، أسماء بنت محمد بن خلف ، ٢٠٠٩م . نموذج مقترح لجامعة افتراضية بالتعليم العالي السعودي رسالة ماجستير غير منشورة لنيل درجة الماجستير بالإدارة التربوية والتخطيط ، كلية التربية ، جامعة أم القرى : مكة المكرمة .
- عابدين ، محمود عباس ، (٢٠١٧ م) . الوقف وأهميته في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية وسبل نشر ثقافة هذا المفهوم . المؤتمر السادس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المنعقد بتاريخ (٢٦ – ٢٧) ديسمبر ٢٠١٧ م بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية : القاهرة .
- عامر، طارق عبدالرؤوف ، ٢٠٠٦م . تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)، ورقة بحثية مقدمة إلي الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ، المنعقد بتاريخ (٢١-٢٢ نوفمبر ، ٢٠٠٦) . جامعة محمد خيضر : الجزائر.
- عبد اللطيف ، ناصر نور الدين ، (٢٠١٥) . الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات ، الدار العالية : الإسكندرية . مصر .
- عدس، صلاح مجدي، (٢٠٠٧) . إطار مقترح لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في الجامعات الفلسطينية : دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية بقطاع غزة ، دراسة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية : قطاع غزة .
- العمري ، بسام مصطفى ، ٢٠١٤م . تمويل التعليم العالي واقتصادياته (نظرة معاصرة) . دار وائل للنشر: عمان . الأردن .
- السهلاوي، عبد الله ، (٢٠٠٠) . الاتجاهات حول الإنفاق على التعليم العالي والحوار المطلوب ، المجلة التربوية ، جامعة الكويت ، العدد ٥٦. الكويت .
- السيد ، مصطفي كامل ، ٢٠١٣م . أوراق مشروع إصلاح التعليم العالي في مصر – الجزء الثالث : تمويل التعليم العالي في مصر . شركة التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب : الجيزة . مصر .
- الكبيسي ، سعد محمد جابر ، ٢٠٠٠م . حجم مساهمة القطاعين الخاص والمشترك في تمويل التعليم والتمويل الذاتي . ورقة عمل مقدمة إلي اللقاء الرابع لممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ، المجلد ١ ، ص ص : ١-٩ – دولة الكويت .

- الهلالي ، الهلالي الشربيني ، ٢٠٠٧م . اتجاهات حديثة في تمويل التعليم . بحث منشور في مجلة بحوث التربية النوعية ، المجلد / العدد (ع ٩) ، يناير ٢٠٠٧م ، ص ص : ١٠٦- ١٢٥ ، كلية التربية النوعية بجامعة المنصورة : المنصورة . مصر .

- HOWARD COHEN . 2018 . Who Should Pay for Higher Education? : American Democracy Project Mission Statement . AASCU Web site

- Jongbloed , Ben , 2008. Funding higher education: a view from Europe. Paper prepared for the seminar Funding Higher Education : A Comparative Overview Brasilia , October 13 , 2008 . University of Twente | UT · Center of Higher Education Policy Studies (CHEPS).

- Simon , Marginson , (2016) . The worldwide trend to high participation higher education: dynamics of social stratification in inclusive systems , UCL Institute of Education, University College London, 20 Bedford Way, London WC1H 0AL, UK .
http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/494184.aspx 2- 5/ 5 -

- The World Bank, (2015) . Priorities and Strategies for Education: A world Bank Review. Washington, D. C: The World Bank.

- The World Bank , (2016) .The Arab Republic of Egypt: Education Enhancement Program. Staff Appraisal Report No. 15750 EGT. Washington, D. C: The World Bank.

- The World Bank, (2017) . World DATA on Education: Egypt: (EGT 2476, EGT 80), Washington, D. C: Education World Com. Netscape.